

إشكالية العلاقة مع الأمن في مصر مرة أخرى هل من طريق لإعادة تأهيل الشرطة لتكون في خدمة الشعب؟

محمد عبد الحكم دياب

مجموعه ربح الشرق – 2007/10/20

تبقى العلاقة بين أجهزة الأمن والمواطنين المصريين في توتر دائم واحتقان مستمر ما دام النهج البوليسي متحكما في مفاتيح الحياة بميادينها المختلفة، سياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية وثقافية وأكاديمية وإدارية وقانونية. ليس هناك مجال مستثني، حتي ضاقت فرص الحياة بما رحبت.

في هذا الواقع شمر وزير الإعلام عن ساعديه، وحمل علي عاتقه مهمة القيام بـ غسل سمعة أجهزة الأمن والشرطة. وإظهارها في قالب جديد نيولوك، ينفي عنها ممارساتها المشينة. وهو نفس نمط غسل الأموال الناتجة عن عائد حرام أوكسب غير مشروع، وإدخالها في قنوات مالية واستثمارية تبدو طبيعية ومشروعة. وتم ذلك من خلال مسلسلات تليفزيونية، وتناول درامي ساذج لعلاقة شديدة التعقيد، بين طرفين غير متكافئين. بداية لا نستطيع أن ننفي أن هناك من بين رجال الأمن والشرطة عناصر صالحة وملتزمة أخلاقيا، إلا أن هؤلاء ليسوا واضعي سياسة ولا أصحاب قرار، ولا في مقدورهم فعل شيء، وما يجري لا يصح وصفه بالتجاوزات والأخطاء، فالعمل العمد ليس تجاوزا وتنفيذ سياسة ليس خطأ، وكلاهما ملزم للعاملين في أجهزة الأمن والشرطة، بغض النظر عن المواقف والالتزام الأخلاقي. والتناول الساذج لا يخفف من وقع المشاهد الحية للتعذيب وانتهاك الأعراض والقتل. وهذا ما كان ليتم بمثل هذه الجراءة والاتساع، لولا الحجم الضخم لأجهزة منتشرة، سرطانيا، في جسد المجتمع وخلاياه.

تذكر مصادر أمريكية أن عدد قوات الأمن والشرطة، في مصر، وصل إلي مليون وأربعمئة ألف، وهو رقم يصعب تصديقه، لأنه يقترب من أربعة أضعاف عدد أفراد القوات المسلحة، وقد يكون العدد الأضخم لجهاز أمني علي مستوي العالم، إذا ما قورن بعدد السكان، ولجأت لزميل صحفي، أسأله عن إمكانية تصديق هذا الرقم الضخم. فأكد، اعتمادا علي معلومات لديه تقول بأن عدد قوات قطاع الأمن المركزي وحده يصل إلي المليون، وإذا ما أضيفت إليه الإدارات والقطاعات الأخرى فمن الممكن أن يصل الرقم الي ما صرحت به المصادر الأمريكية. وهذا حجم يخل بالتوازن القائم بين أجهزة الحكم وسلطات ومؤسسات الدولة، ويجعل سلطان الأمن يطغي علي كل شيء. وازداد الخلل بفعل غياب إدارة سياسية رشيدة وكفؤة. مما تسبب في انحراف دور أجهزة وهيئات، من المفترض فيها أنها تحارب الجريمة، فتحولت إلي مراكز

لتفريخها ورعايتها، وهو وضع قضي علي الشعور بالأمان في المجتمع. وكانت نتيجة هذا الطغيان طبع العلاقة، بين المواطن والشرطة، بطابع ثأري، بشكل يبعث علي الفلق، لأن معارك الثأر إذا اندلعت لا تنتهي إلا بحمل الجاني لكفنه علي كتفه، ويسير إلي أهل المجني عليه حافيا، طالبا الصفح. ولا ننسي الحوافز المزكية للثأر، والمبينة علي قيم وتقاليد وأعراف، لها علاقة بمعاني الشرف والعرض والكرامة. تضي علي من يأخذ بالثأر صفات الرجولة وهالات البطولة. تتردد سيرته علي الألسنة. ويكسب تعاطفا، يساعد في اتساع دائرة الثأر، ولا يحد منها.

روح الثأر هي التي جعلت أم نصر أحمد عبد الله، ضحية شرطة تلبانة بمحافظة المنصورة، ترفض تقبل العزاء في ولدها، حتي تأخذ بثأره من الضابط الذي قتله، وأدت إلي رفض عائلة ناصر جاد الله، ضحية العمرانية بالجيزة، الإغراءات، انتظارا ليوم ثأر قادم، والشاب يحيي، من واحة سيوة، الذي أشعل ضابط الشرطة ومساعدوه النار فيه حيا، توعد جلاديه بالانتقام، ومشيعي جنازة شهيد سيناء، الذي سقط برصاص الشرطة، وهو يقاوم هدم منازل أهل رفح المصرية، طالبوا بالثأر، وهم يهتفون بسقوط حسني مبارك، وأهالي قرية البراهمة، في صعيد مصر (الجواني)، التابعة لمركز قفط، بمحافظة قنا، أنذروا رجال الشرطة الذين سبوا نساءهم واتخذوهم رهائن، حتي يسلم أحد المطلوبين، في نزاع علي أرض، نفسه. وهو ليس متهما في قضية سياسية.. وقضيته عادية مما يحدث يوميا، في أماكن متفرقة من مصر. وهو أسلوب مارسه جهاز أمن الدولة مع أسر وعائلات قادة الجماعات الإسلامية، في الفترة من **1993** إلي **1997**، وتم تعميمه علي باقي أجهزة وإدارات الشرطة الأخرى. فتحولت مراكز وأقسام الشرطة إلي سلخانات ومجازر بشرية، ندر وجودها في مكان آخر خارج مصر.

قد يلقي البعد التاريخي ضوءا علي بذور وجذور العنف المتأصل لدي أجهزة الشرطة فنشأة أول جهاز للأمن السياسي، كانت علي يد الاحتلال البريطاني، الذي ربط العقوبة بالتعذيب والإذلال وامتهان الكرامة. كانت سلطات الاحتلال، في ذلك الوقت، في حاجة إلي ملاحقة المقاومة الوطنية، وكان الجهاز تابعا لها، في إدارته وإعداده وتوجيهه. وحين امتدت يد الاغتيال إلي شخصيات بريطانية هامة، بعد قيام ثورة **1919**، استعانت هذه السلطات بضباط مصريين، عملوا لحسابها ونفذوا مخططاتها، وأول ضابط مصري تولي هذه المسؤولية هو اللواء سليم زكي، حكمدار القاهرة، فطارد الشباب الوطني، وتمكن من القبض علي الذين اغتالوا قائد القوات البريطانية، السير لي ستاك. ومع بدء تراجع الوجود البريطاني داخل الأمن، في أعقاب توقيع معاهدة سنة **1936** انتقلت المسؤولية إلي وزارة الداخلية، وتأسس لذلك القلم السياسي، بإدارتين واحدة للقاهرة والثانية للإسكندرية، و قسم مخصوص، يتبع الشرطة الملكية، ويتلقي أوامره من الملك مباشرة.

والثابت تاريخيا هو أن أجهزة الأمن السياسي المصرية هي الأقدم في المنطقة العربية، واتخذت منذ نشأتها

عدة أسماء. بدأت بـ القسم المخصص ، إلي القلم السياسي ، ثم المباحث العامة حتي مباحث أمن الدولة . وضمن جهود الثورة لتطوير وزارة الداخلية أوكلت مهمة الأمن السياسي إلي إدارة جديدة هي إدارة المباحث العامة . وذلك في **22 / 8 / 1952**. وعملت علي إعادة تأهيل العاملين في قطاع الشرطة والأمن. برفع مستوي الوعي الوطني، وبتغيير علاقات السخرة التي ربطت بين الجنود والضباط، وصاغت لهم شعار الشرطة في خدمة الشعب . وحين تغيرت الظروف بعد حرب **1973**، تراجع التأهيل، وعادت الأوضاع إلي سيرتها الأولى. تحت شعار الشرطة والشعب في خدمة القانون ، وبه استعلت علي الشعب، ولم تعد تقر بأنها في خدمته. وارتبط هذا التحول بعدة ظواهر، الأولى ظاهرة تراجع دور العسكريين والإداريين والفنيين (التكنوقراط) في التأثير علي القرار السياسي. والثانية هي توريث مهنة الشرطة ووظائف الأمن، والثالثة تعيين رجال الأمن وزراء وفي مناصب عليا، كمحافظين ومسؤولين في الحكم المحلي. ووصل أحدهم إلي رئاسة الوزارة. وهو اللواء ممدوح سالم، وهذا انتقل بمصر من دولة الثورة، إلي دولة الأمن، واستمر هذا حتي وقت قريب، قبل أن تنتقل إلي دولة العائلة، التي تعمل جاهدة علي ترسيخ الوراثة في شغل منصب رئيس الدولة.

في ظل الدولة البوليسية أصبح التعامل مع الشرطة مصدرا للربح والهلع. وفيها اختزلت مهمة الأمن في حماية رأس الدولة، إلي أن انكشفت في حدود رعاية العائلة الحاكمة ، وهذا أعطي وزارة الداخلية رخصا أهملت بها مجالات الأمن الأخرى، وإذا ما وصلت الأحوال إلي هذا المستوي لا يخفف من وطأتها تجنيد كل التلفزيونات والمسلسلات لـ غسيل سمعة جهاز يتصرف بهذا الشكل. ويرى خبراء في علوم النفس والسياسة أن الركاب السلبي التاريخي، في العلاقة مع الأمن والشرطة أحدث ازدواجاً في التركيبة النفسية المصرية. كشف عنه طه حسين، في رسالة له إلي زوج ابنته، نشرتها مجلة وجهات نظر ، لأول مرة من سنوات قليلة، وكان يناقشه في موقفه من ثورة **1952**، باعتبارها، من وجهة نظر طه حسين، أفضل من الجمود. تطرق عميد الأدب العربي في رسالته إلي الازدواج الذي يطبع علاقة المصريين بحكامهم. فالمصري، حسب رأيه، يوافق حكامه نهرا، ويصب اللعنة علي رؤوسهم ليلا. لتكون لعنة الليل تكفيرا عن نفاق النهار، لينام مرتاح الضمير قرير العين. ونحن نميل إلي اعتبار ذلك نوعا من التقية ، من الممكن أن تكون بتأثير بقايا التراث السياسي الشيعي في اللاشعور الجمعي المصري. وحين يحل الثأر محل التقية ، فمعني هذا أن المواطن تحرر من خوفه الذي كان مسيطرا عليه. و العائلة الحاكمة لا تري ذلك ولا تشعر به، وما زالت علي حالها من الصلف والتجبر والبطش، وتصفي حساباتها مع الشعب بالعنف الشديد، والإفراط المبالغ فيه في استخدام القوة.

وإعادة التوازن لمؤسسات الدولة تقتضي الحكمة، وهي مفنقدة، ولو كانت موجودة لاستلزمت إعادة تأهيل الشرطة، وإحداث ثورة في طرق إعدادها، وتغيير عقلية القائمين عليها، لتكون لافظة للاستعلاء والتجبر علي المواطن، ورافضة لفرض العبودية علي الشعب، ويتحقق ذلك بالتخلي عن أنماط الأذي البدني في

العمل الأمني، والارتقاء بمهارات التحري والاستجواب، وأساليب الحصول علي المعلومات، ووضع الضوابط القانونية العادلة. والأخذ بأحدث ما وصلت إليه دراسات علم النفس الاجتماعي، وفن التعامل مع الأفراد والجماعات. هذا علي المدى القصير والمتوسط. أما علي المستوي الطويل، يجب تنشئة جيل جديد لايقبل بالفساد، ولا يفشي الانحراف، ولا يزكي الجريمة. وينظر إلي نفسه باعتباره موطفا في هيئة مدنية، همها توفير الأمن والارتفاع بمستوي الانضباط، ويُدرَّب علي أن يكون الأكثر احتراما وتنفيذا للقواعد والضوابط الاجتماعية والأعراف والقيم الأخلاقية. وينجح التأهيل بإدخال مواد تعريف بالشرطة وعملها، ومبادئ مبسطة في القانون إلي مناهج التعليم العام. والتخلص من وراثة المهنة وبدعة اللياقة الاجتماعية غير الأخلاقية غير الإنسانية، شديدة الانحطاط. وتطهير أجهزة وزارة الداخلية من الانحراف والفساد والجباية، ومحاسبة المتهمين فيها. وقد سبق أن حوكم مسؤولون في جهاز المخابرات العامة، بعد النكسة، وكانت بتعليمات وتوجيهات جمال عبد الناصر، في ذلك الوقت. وبين المسؤولين الحاليين عدد ممن أدينوا في هذه المحاكمات، والحكمة المفنقدة تستلزم اعتذارا عاما معلنا، من حسني مبارك، كمسؤول مباشر عما لحق المصريين من أذي في عهده وواعذار شخصي، من الجهات المعنية، لكل من وقع عليه اعتداء أو بطش، وصرف تعويضات كاملة للمتضررين.

وأغلبنا يعلم أن هذا من قبيل التمني، وحرث في البحر، ومن قبيل النفخ في القرب المقطوعة. فمصر في حاجة إلي معجزة، في زمن انتهت منه المعجزات، وأغلبنا متيقن بأن غياب الحكمة يرجع إلي وجود عائلة مبارك علي رأس الدولة، وعودة الحكمة تعني تخليها عن الحكم، ورحيلها عن البلاد. ودون ذلك تزداد الأوضاع تفاقمًا، ويصبح الثأر هو سيد الموقف، وهو ما لا نتمناه ولا نرضاه .